

موقع بريطاني: المملكة المتحدة تساعد الديكتاتور السيسي على بيع الأصول العامة



الجمعة 14 أكتوبر 2022 07:47 م

نشر موقع (دي كلاسيفيد) البريطاني مجموعة من الفصائح في العلاقات بين الديكتاتور السيسي والدولة البريطانية متوصلا إلى أن سياسات الدعم للسفاح السيسي بلغت حد دعمه في خصصة القطاعات المحمية للاقتصاد

وتحت عنوان "دعم المملكة المتحدة ديكتاتور مصر على خصصة "القطاعات المحمية" للاقتصاد" لفت موقع (.declassifieduk) إلى أن بريطانيا تستخدم ميزانية المساعدات الخاصة بها لدعم واحدة من أكثر الحكومات القمعية في العالم لبيع الأصول العامة للمستثمرين الأجانب، حيث تواصل رئيسة الحكومة البريطانية ليز تروس مع نظام مصر الوحشي

باية الاتصال

وشرح المحرر مات كينارد كيف نمت علاقات بريطانيا بشكل متزايد من نظام مصر مع ارتفاع معدلا القمع، حيث التقى رئيس الاستخبارات البريطانية (M16)، ريتشارد مور، مع السيسي في القاهرة أواخر عام 2020 لمناقشة "التعاون الاستخباراتي".

وأضاف أن كبار المسؤولين من الاستخبارات والأمن الداخلي MI5 و MI6 يديرون الجواسيس المصريين كل عام في قاعدة عسكرية في المملكة المتحدة شمال لندن

مساعدا بريطانيا

وعلاوة على التعاون الأمني قال المحرر إن برنامج مساعدا المملكة المتحدة لمصر حيل آخر من المشاركة البريطانية في البلاد

وأن عدف البرنامج وألويته القصوى مساعدا "الهيئات العامة" أن تتحول إلى إلى "كيانات مستقلة" (خصصة) وقطاعات محمية مفتوحة للاستثمار الأجنبي/الخاص .

ولفت إلى أن هذا الدعم يكلف حوالي 14 مليون جنيه إسترليني سنويًا، 98 ٪ منها تأتي ميزانية مساعدا بريطانيا، والهدف من القطاع الاقتصادي لبرنامج المساعدا، الذي يكلف حوالي 4 ملايين جنيه إسترليني سنويًا، هو "تنفيذ الإصلاحات الهيكلية" في اقتصاد مصر

وأشار إلى أنه يتم التخطيط لهذا البرنامج في التنسيق الوثيق مع النظام المصري ومساعدة السيسي بتحديد "أولويات الإصلاح".

وأنه يتم إمداده بتلك المبالغ من خلال صندوق الصراع والأمن والاستقرار (CSSF)، وهو وعاء مالي هدفه المعلن؛ منع "عدم الاستقرار والصراعات التي تهدد المصالح في المملكة المتحدة".

وأوضح أن التوجه الاستراتيجي للصندوق يحدده لمجلس الأمن القومي، الذي يرأسه رئيس الوزراء، لكن لجنة برلمانية وجدت أن CSSF "يتم استخدامه" صندوقًا سلوًا "للمشاريع" التي "لا تلبى احتياجات الأمن القومي في المملكة المتحدة".

محرر الخصصة

وأضاف أن مصر لديها العديد من الأصول المرغوبة التي كانت منذ فترة طويلة تحت سيطرة الدولة أو الجيش لكن نظام السيسي كان يدفع الخصخصة

وقال في عام 2018، مع بدء برنامج المعونة CSSF، عينت مصر 23 شركة حكومية من المقرر خصصتها ثم في يناير من هذا العام، قال وزير التخطيط في مصر إن البلد يهدف إلى بيع المخاطر في الشركات المملوكة للدولة كل شهر

وفي شهر مايو الماضي، أعلن رئيس حكومة السيسي مصطفى مدبولي عن سلسلة أخرى من الخصخصة المخططة للشركات المملوكة للدولة ووضع خططًا لبيع 10 شركات مملوكة للدولة وشركتين مملوكتين للجيش ليتم إدراجهما في سوق الأوراق المالية هذا العام

وقال: يتم توجيه المساعدات في المملكة المتحدة لتشجيع الخصخصة من خلال مشروعين للبنك الدولي في مصر أعلى هو "شراكة استراتيجية" مع البنك الدولي

وقال التقرير إن بريطانيا تدعم أيضا معظم الأنظمة الاستبدادية في العالم، وغالبًا ما تستخدم ميزانية قوتها الدبلوماسية والمساعدة لدفع الحلفاء لخصخصة الأصول المملوكة للدولة والسماح لأعمال المملكة المتحدة بالاستثمار

المصالح في المملكة المتحدة

ولفت التقرير إلى المملكة المتحدة واحدة من أكبر المستثمرين في مصر، حيث تقدر إجمالي بمبلغ 50 مليار جنيه إسترليني ومع 2000 شركة بريطانية تعمل في السوق المصرية

وأضاف أنه قامت حكومة المملكة المتحدة بدفع متضافر للشركات للمشاركة في مصر منذ تولي السيسي السلطة، حيث أنشأت منتدى للمستثمرين البريطانيين لتشجيع الاستثمار في عام 2019.

ونبه إلى أن القمع في كان الأعلى في تلك السنة، حيث أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن "قوات الأمن السيسي قد تصاعدت حملة من التخويف والعنف والاعتقالات ضد معارضوه السياسيين، ونشطاء المجتمع المدني، والعديد من الآخرين الذين أعبوا ببساطة عن انتقادات خفيفة للحكومة"

وأن صمت حكومة المملكة المتحدة كان جائزته استثمار شركة (BP) للبتترول، والتي تعمل في مصر منذ ما يقرب من 60 عامًا، وأنها تفخر بأنها أصبحت "ركيزة رئيسية لصناعة الطاقة في البلاد".

حيث ينتج عملاق النفط البريطاني من مصر ما يقرب من 40 ٪ من البترول المصري، وتنتج الشركة حاليًا 50 ٪ من الغاز في البلاد

وعن التوغل الاستخباراتي في الشركة أبان "كينارد" أن الرئيس السابق للاستخبارات البريطانية MI6، جون سافرز، عضو في مجلس إدارة شركة BP في عام 2015، وهو العام الذي تلا غادر وكالة الاستخبارات ودفع 699,000 جنيه إسترليني من قبل الشركة على مدار السنوات الأربع القادمة

وأنه في عام 2015، (العام التالي لتولي السيسي)، أعلنت شركة BP عن استثمار جديد بقيمة 9 مليارات دولار في تطوير غاز دلتا غرب النيل، والذي يضم خمسة حقول للغاز

ونقل زعن الشركة قولها إن استثماراتها "تصويت بالثقة في مناخ مصر الاستثماري والإمكانات الاقتصادية". مضيفا إن شركة BP تمتلك حاليًا حصة 83 ٪ في التطوير، والتي تمثل 25 ٪ من إنتاج الغاز الجديد في مصر

حقوق الإنسان

وقال الموقع البريطاني إنه مع الاستثمار، كان السيسي يشدد قبضته على السلطة من خلال الوسائل الوحشية وأن "أزمة حقوق الإنسان في مصر، هي الأكثر خطورة في تاريخ البلاد الحديث، وأنه استمرت بلا هوادة طوال عام 2014"، بحسب "هيومن رايتس ووتش".

وأضح محرر التقرير أنه طلب من وزارة الخارجية البريطانية التعليق على سجل قضايا حقوق الإنسان مع مصر، لكنها لن تقدم تعليقًا!

وأضاف أن الديكتاتور المصري السيسي تولى السلطة في عام 2014 بعد أن أطاح بانقلاب عسكري أول زعيم منتخب ديمقراطيا في العام السابق

وتابع أنه منذ ذلك الحين ترأس حملة لسحق حقوق الإنسان في البلد الشمال إفريقي، مما أدى إلى حبس الآلاف من السجناء السياسيين بين الاعتقالات والتعذيب واسع الانتشار

وأبدى استغرابا من أن مصر السيسي، التي من المقرر أن تستضيف مؤتمر COP27 للمناخ الشهر المقبل، في خضم "أزمة حقوق الإنسان"، وفقًا لمنظمة "العفو الدولية".

وقال إن من بين المعتقلين في النظام الناشط البريطاني المؤيد للديمقراطية، علاء عبد الفتاح، الذي كان يتعرض للإضراب عن الجوع منذ أبريل ٢٠١٤ وأن عائلته قلقة من أن يموت قريباً

[/https://declassifieduk.org/uk-aid-helps-egypts-dictator-privatise-protected-sectors-of-economy](https://declassifieduk.org/uk-aid-helps-egypts-dictator-privatise-protected-sectors-of-economy)